

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٦ نيسان/أبريل - ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤

تقرير حكومة الجزائر بشأن التدابير المتخذة لتشجيع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتحقيق غايات وأهداف قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط

١ - عملا بالأحكام الواردة في الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر السادس للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، التي تدعو جميع الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، ودول الشرق الأوسط وغيرها من الدول المعنية، إلى أن تقدم تقارير من خلال الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى رئيس مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥، وكذلك إلى رئيس اجتماعات اللجنة التحضيرية التي ستعقد قبل ذلك المؤتمر، بشأن الخطوات التي اتخذتها لتشجيع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتحقيق غايات وأهداف قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، تتشرف حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتقديم تقرير يتضمن العناصر التالية:

٢ - ترى الجزائر أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية يسهم إسهاما فعالا في توطيد السلام والأمن الإقليميين وفي تعزيز نظام عدم الانتشار وتحقيق أهداف نزع السلاح النووي.

٣ - ونظرا لقرب أفريقيا من منطقة الشرق الأوسط والعلاقات الوثيقة التي تربطها بها، فإن الجزائر ما فتئت تشعر بقلق بالغ إزاء عدم إحراز تقدم في مجال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة الحساسة. وبالتالي فهي ترى أنه لا بد من اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ الأحكام الواردة في قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط الذي تقدمت به الدول الثلاث الوديدة لمعاهدة عدم الانتشار والذي اتخذته المؤتمر الخامس لاستعراض المعاهدة.



وتذكّر في هذا الخصوص بأن الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض السادس لعام ٢٠٠٠ تؤكد أهمية هذا القرار وتعتبر أنه سيبقى صالحا إلى أن تتحقق غاياته وأهدافه.

٤ - وتشاطر الجزائر أيضا الموقف الذي أعربت عنه الدول الأطراف خلال مؤتمر الاستعراض السادس والذي دعا إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإلى إخضاع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تحقيق هدف الانضمام الشامل إلى المعاهدة في الشرق الأوسط، وتحقيق التطلعات المشروعة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

٥ - ولما اختارت الجزائر تعزيز تطوير البحوث من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار التزاما منها بأحكام تلك الاتفاقية، وأبرمت في آذار/مارس ١٩٩٦ اتفاقا للضمانات الشاملة تخضع بموجبه جميع أنشطتها النووية للمراقبة عملا بالمادة الثانية من معاهدة عدم الانتشار. كما صدقت الجزائر في تموز/يوليه ٢٠٠٣، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٦ - وما برحت الجزائر تضطلع بأنشطتها ضمن إطار تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، وقد انضمت إلى إعلان منظمة الوحدة الأفريقية بشأن جعل أفريقيا منطقة خالية من السلاح النووي، وكانت ثالث دولة أفريقية صدقت، في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٨، على معاهدة جعل أفريقيا منطقة خالية من السلاح النووي (معاهدة بليندابا). ومن هذا المنطلق نفسه، رحبت الجزائر بإنشاء مثل هذه المناطق في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب المحيط الهادئ، وجنوب شرق آسيا، بموجب معاهدات ثلاثيلولكو، وراروتونغغا، وبانكوك، التي قلّصت إلى حد كبير مخاطر الانتشار النووي وأسهمت في توطيد السلام والأمن الدوليين، كما ترحب بالجهود المبذولة من قبل دول آسيا الوسطى الخمس لإبرام معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة.

٧ - وهي تشترك كل عام، في إطار المجموعة العربية، في تقديم قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، وتؤيد القرار الداعي إلى "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط"؛ كما أنها شاركت بنشاط في أعمال الفريق العامل المعني بإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية خلال الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح في نيسان/أبريل ١٩٩٩.